الأمم المتحدة

A/AC.96/1154

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2015
Arabic
Original: English and French

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة السادسة والستون
جنيف، ٥-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت
اعتماد تقرير الدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية

تقرير الدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوّض السامي

تقرير اللجنة التنفيذية

191015 201015 GE.15-17672 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	١-٩	٣
	ألف - افتتاح الدورة	١	٣
	باء - الممثلون في اللجنة	٢-٧	٣
	جيم - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى	٨	٤
	دال - انتخاب أعضاء المكتب للدورة السابعة والستين	٩	٥
ثانياً-	أعمال الدورة السادسة والستين	١٠-١٢	٥
ثالثاً-	مقررات اللجنة التنفيذية	١٣-١٦	٦
	ألف - المقرر العام المتعلق بالمسائل الإدارية والمالية والبرنامجية	١٣	٦
	باء - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٦	١٤	٧
	جيم - مقرر بشأن مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة الدائمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	١٥	٨
	دال - مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين للجنة التنفيذية	١٦	٨
	هاء - مقرر بشأن خطة عمل متعددة السنوات تتعلق باستنتاجات اللجنة التنفيذية	١٧	٩

المرفقات

الأول-	ملخص الرئيس للمناقشة العامة	١٠
الثاني-	بيان اللجنة التنفيذية بشأن حالة اللاجئين الأفغان	١٣

أولاً- مقدمة

ألف- افتتاح الدورة

١- عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها العامة السادسة والستين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وافتتح الدورة الرئيس، السفير بيدرو كوميساريو (موزامبيق).

باء- الممثلون في اللجنة

٢- كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألمانيا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنن، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وغانا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وقبرص، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

٣- وكانت حكومات الدول التالية ممثلة بصفة مراقب:

ألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وآيسلندا، وباراغواي، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وجزر البهاما، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، وسوازيلند، وسيراليون، وطاجيكستان، والعراق، وغابون، وغامبيا، وغواتيمالا، وقطر، وكمبوديا، والكويت،

وليبريا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وميانمار، ونيبال، والنيجر، وهايتي، وهندوراس.

٤- وكان الاتحاد الأوروبي ممثلاً بصفة مراقب.

٥- وحضرت الدورة أيضاً المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية:

الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

٦- وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

٧- وحضر الدورة حوالي ٤٠ منظمة غير حكومية.

جيم- إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٨- أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي: (A/AC.96/LXVI/1):

١- افتتاح الدورة.

٢- إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٣- بيان المفوض السامي والمناقشة العامة.

٤- الجزء الرفيع المستوى بشأن حالة اللاجئين الأفغان.

٥- النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة:

(أ) الحماية الدولية؛

(ب) الميزانيات البرنامجية والإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية.

٦- النظر في التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج والرقابة الإدارية والتقييم.

٧- النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ واعتمادها.

٨- استعراض المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية.

٩- بيانات أخرى.

١٠- اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٦.

١١- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين للجنة التنفيذية.

١٢- انتخاب أعضاء المكتب.

١٣- أية مسائل أخرى.

١٤- اعتماد تقرير الدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية.

١٥- اختتام الدورة.

دال- انتخاب أعضاء المكتب للدورة السابعة والستين

٩- انتخبت اللجنة بالتزكية، بموجب المادة ١٠ من نظامها الداخلي، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لكي يؤدوا مهامهم في اللجنة ابتداءً من اليوم الذي يلي مباشرة انتخابهم إلى نهاية آخر يوم من الدورة العامة السنوية التالية.

الرئيس: سعادة السفير كارستين ستاور (الدانمرك)

نائب الرئيس: سعادة السفيرة روزماري ماك كارني (كندا)

نائب الرئيس: (لم يُنتخب بعد)[1]

المقرر: السيدة يانيت تيفيرا هابتيماريام (إثيوبيا)

ثانياً- أعمال الدورة السادسة والستين

١٠- كما يرد في المرفق الأول ملخص للمناقشة العامة قدمه الرئيس.

١١- وتضمنت الدورة السادسة والستون جزءاً رفيع المستوى بشأن حالة اللاجئين الأفغان. ويرد في المرفق الثاني بيان اعتمدته اللجنة التنفيذية في نهاية الجزء الرفيع المستوى.

١٢- أما البيانات التي أدلى بها المفوض السامي أثناء الدورة، بما في ذلك ما يخص الجزء الرفيع المستوى، والمحاضر الموجزة لكل جلسة، فهي متاحة على الموقع الشبكي للمفوضية: http://www.unhcr.org/excom.

(١) أثناء سير المناقشات بشأن تسمية نائب ثان للرئيس من داخل المجموعة الآسيوية، تقرر تعميم اسم المرشح على أعضاء اللجنة التنفيذية فور اختياره من أجل انتخابه عن طريق الإجراء الصامت.

ثالثاً- مقررات اللجنة التنفيذية

ألف- المقرر العام المتعلق بالمسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

١٣- *إن اللجنة التنفيذية،*

(أ) *إذ تشير* إلى موافقة اللجنة التنفيذية، في دورتها الخامسة والستين، على ميزانية منقحة لعام ٢٠١٥ تغطي احتياجات كلية بتكلفة ٦٣٠ ٤٤٩ ٢٣٤ ٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية؛ *تلاحظ* التخفيض في الميزانية البرنامجية السنوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمبلغ ٩٤١ ٤٦٨ ١٥٨ دولاراً؛ *وتلاحظ* أن الاحتياجات الإضافية في إطار الميزانيات التكميلية في عام ٢٠١٥ تبلغ ٠٩٩ ١٦٢ ٠١٧ ١ دولاراً، *وتوافق* على مجموع الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٥ البالغة ٧٨٨ ١٤٢ ٠٩٣ ٧ دولاراً؛ *وتأذن* للمفوض السامي إحداث تغييرات، في حدود هذه الاعتمادات الإجمالية، في البرامج الإقليمية والبرامج العالمية وميزانيات المقر.

(ب) *تؤكد* أن الأنشطة المقترحة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.96/1147، تتفق مع النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨(د-٥))؛ ومع المهام الأخرى للمفوض السامي وفق ما أقرته أو شجعته أو طلبته الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام، ومع الأحكام ذات الصلة بالموضوع من القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.10)؛

(ج) *توافق* على البرامج والميزانيات الخاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو المبيّن في الوثيقة A/AC.96/1147 البالغة ٢٩٧ ٢٨٨ ٥٤٦ ٦ دولاراً و٧٢٣ ٥٢١ ٤٠٨ ٦ دولاراً لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي، بما في ذلك المساهمة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتكاليف المقر، والاحتياطيات وبرنامج الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية؛ *وتأذن* للمفوض السامي بأن يُجري، في حدود هذه الاعتمادات الكلية، تعديلات في ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر؛

(د) *تحيط علماً* بالبيانات المالية لعام ٢٠١٤ كما ترد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن حسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/AC.96/1146)، وبتقرير المفوّض السامي عن المجالات الرئيسية والتدابير المتخذة استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1146/Add.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية للمفوضية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/AC.96/1147/Add.1) وكذلك مختلف تقارير المفوض السامي المتعلقة بأنشطة الرقابة (A/AC.96/1148 وA/AC.96/1149)؛ *وتطلب* اطلاعها بانتظام على التدابير المتخذة استجابةً للتوصيات والملاحظات التي أُبديت في مختلف وثائق الرقابة هذه؛

(هـ) *تطلب* إلى المفوض السامي أن يستجيب بمرونة وكفاءة، في حدود الموارد المتاحة، للاحتياجات المشار إليها في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ *وتأذن له*، في حال ظهور احتياجات إضافية جديدة للطوارئ يتعذر الوفاء بها كاملةً من الاحتياطي التشغيلي، بأن يُنشئ ميزانيات تكميلية ويوجه نداءات خاصة في إطار جميع الأركان الرئيسية للميزانية، على أن تُحال هذه التعديلات إلى اجتماع اللجنة الدائمة التالي للنظر فيها؛

(و) *تنوه مع التقدير* بالعبء الذي ما زالت تتحمله البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي تستضيف لاجئين؛ *وتحث* الدول الأعضاء على أن تعترف بهذا الإسهام القيّم في حماية اللاجئين وأن تشارك في الجهود الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حلول دائمة؛

(ز) *تحث* الدول الأعضاء، في ضوء الاحتياجات الواسعة النطاق التي ينبغي أن تلبيها المفوضية، على أن تعمل، بشكل متوازٍ مع الدعم الكبير الذي تقدمه البلدان المستضيفة للاجئين منذ أمد طويل على الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن، لنداء المفوض السامي الداعي إلى توفير الموارد اللازمة للوفاء بكامل احتياجات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وضمان تزويد المفوضية بالموارد في الوقت المناسب وعلى نحو يسهل التنبؤ به، مع إبقاء "الاعتمادات المخصصة" عند أدنى مستوى.

باء- مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٦

١٤- *إن اللجنة التنفيذية*،

وقد بحثت القضايا المعروضة عليها في دورتها السادسة والستين، وإذ تضع في اعتبارها المقررات المعتمدة خلال تلك الدورة،

(أ) *تقرر* الدعوة إلى عقد ثلاثة اجتماعات رسمية للجنة الدائمة في عام ٢٠١٦، على أن تُعقد هذه الاجتماعات في آذار/مارس، وحزيران/يونيه، وأيلول/سبتمبر؛

(ب) *تؤكد من جديد* مقررها المتعلق بإطار برنامج عمل اللجنة الدائمة (A/AC.96/1003، الفقرة الفرعية ٢(ج) من الفقرة ٢٥)؛ وتأذن للجنة الدائمة بأن تُضيف أو تحذف ما تراه مناسباً من بنود في هذا الإطار فيما يتعلق باجتماعاتها المقررة في عام ٢٠١٦؛ وتطلب إلى الدول الأعضاء أن تجتمع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لإعداد خطة عمل مفصلة لكي تعتمدها اللجنة الدائمة رسمياً في اجتماعها الأول في عام ٢٠١٦؛

(ج) *تدعو* أعضاءها إلى ضمان أن تكون المناقشة في اللجنة التنفيذية ولجنتها الدائمة مناقشة موضوعية وتفاعلية؛ وأن تكون ذات طبيعة إنسانية بحتة وغير سياسية؛ وأن تتمخض عن تقديم توجيهات عملية ومشورة واضحة إلى المفوض السامي تمشياً مع مهام اللجنة حسبما يحددها نظامها الأساسي؛

(د) *تطلب* إلى المفوضية أن تتوخى الوضوح وأن تعتمد نهجاً تحليلياً فيما تقدمه إلى اللجنة من تقارير وعروض، وأن تقدم الوثائق في الوقت المناسب؛

(هـ) *تطلب كذلك* إلى اللجنة الدائمة أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى دورة اللجنة التنفيذية السابعة والستين.

جيم- مقرر بشأن مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة الدائمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

١٥- *إن اللجنة الدائمة،*

(أ) *توافق* على الطلبات التي قدمتها وفود الحكومات التالية التي تحضر بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وهي:

إندونيسيا، وأنغولا، وباراغواي، وبنما، والبوسنة والهرسك، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، وهايتي، وهندوراس.

(ب) *تأذن* للجنة الدائمة بالبت في أي طلبات إضافية تقدمها وفود الحكومات التي تحضر بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعاتها خلال الفترة المذكورة أعلاه.

(ج) *توافق* على القائمة التالية التي تضم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي سيدعوها المفوض السامي إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة ذات الصلة التي ستعقد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦:

الوكالات المتخصصة، والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومجلس أوروبا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمانة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

دال- مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين للجنة التنفيذية

١٦- *إن اللجنة التنفيذية،*

إذ تشير إلى مقررها المتعلق بأساليب العمل المعتمدة في جلستها العامة الخامسة والخمسين (الوثيقة A/AC.96/1003، الفقرة ٢٥)؛

تقرر اعتماد النموذج المعياري الوارد في الفقرة الفرعية ١(و) من المقرر الآنف الذكر بوصفه جدول الأعمال المؤقت لدورة اللجنة التنفيذية السابعة والستين.

هاء- مقرر بشأن خطة عمل متعددة السنوات تتعلق باستنتاجات اللجنة التنفيذية

١٧- *إن اللجنة التنفيذية،*

إذ تعيد تأكيد الدور الهام الذي تضطلع به في إيجاد توافق في الآراء بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالحماية الدولية والمعايير والسياسات والممارسات، فضلاً عن قيمة استنتاجات اللجنة التنفيذية بوصفها إرشادات للدول والمفوضية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في مجال توفير الحماية والمساعدة والحلول للاجئين والأشخاص الآخرين الذين تعنى بهم المفوضية؛

وقد نظرت في المساهمة المحتملة لاستنتاجات اللجنة التنفيذية المقبلة بشأن مجموعة من المواضيع؛

وإذ ترحب بالمقترحات الواردة من الدول الأعضاء والمفوضية؛

وإذ تدرك فائدة خطة العمل الإرشادية المتعلقة بالمواضيع المحددة لفترة السنتين القادمة، وأن خطة العمل هذه ستُمكّن اللجنة والمفوضية من التخطيط بشكل أفضل لورقات غرفة الاجتماع والاجتماعات التشاورية غير الرسمية والإحاطات؛

وإذ تؤكد أن اللجنة تبدي قدراً من المرونة اللازمة لضبط خطة العمل وتعديلها، وعلى وجه التحديد للنظر في مواضيع إضافية إذا اقتضت الظروف ذلك، وكذلك لتحديث خطة العمل سنوياً على أساس مستمر،

(أ) *توافق* على خطة العمل المتعلقة بالمواضيع التالية للنظر فيها وإعدادها في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧:

- التعاون الدولي من منظور الحماية وإيجاد الحلول (٢٠١٦)؛
- الشباب (٢٠١٦)؛
- القدرة على التكيف والاعتماد على الذات من منظور الحماية وإيجاد الحلول (٢٠١٧)؛
- وثائق السفر المقروءة آلياً (٢٠١٧).

(ب) *تطلب* إلى مكتب اللجنة التنفيذية والمفوضية مراعاة خطة العمل هذه لدى إعداد مشروع برنامج العمل كي تنظر فيها اللجنة خلال الاجتماع التخطيطي الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر.

المرفق الأول

ملخص الرئيس للمناقشة العامة

لخص الرئيس المناقشة العامة التي جرت في دورة اللجنة التنفيذية السادسة والستين كالتالي:

"افتتح المفوّض السامي المناقشة العامة ملاحظاً الزيادة الكبيرة في أعداد المشردين خلال فترة ولايته – والتي قفزت من ٣٨ مليون في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٦٠ مليون في عام ٢٠١٥. وشدّد على أوجه التقدم المحرز على الرغم من تتالي حالات الطوارئ والعجز الشديد في التمويل. وأفاد بمشاركة حوالي ١٢٥ وفداً في هذه المناقشة والتي تبادلوا خلالها الخبرات والتحليلات والتوصيات، مقابل نحو ٨٠ وفداً أخذ الكلمة في عام ٢٠١٤.

وأضاف قائلاً: لقد أشار العديد منكم إلى أن حجم المشردين قد تزايد اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، ولا يزال عددهم يتضاعف مع تضاؤل إمكانية إيجاد حلول دائمة. وقد أُبرزت "الأزمتان الكبريان" في الجمهورية العربية السورية والعراق بشدة في مناقشاتنا على الرغم من تنبيهكم لنا بضرورة عدم تناسي الحالات التي طال أمدها مثل حالتي أفغانستان والصومال. وقد رحبتم في هذا الصدد بالجزء الرفيع المستوى بشأن حالة اللاجئين الأفغان. وسُلطت الأضواء أيضاً على الوضع في أوروبا، حيث شجعتم الدول الأوروبية على تعزيز استجابتها المشتركة.

وقد ردّدتم شواغل المفوض السامي المتعلقة بالنظام الإنساني "العاطل من الناحية المالية"، وأشدتم بسخاء الجهات المانحة. ولفتّم الانتباه بوجه خاص إلى تراجع التمويل المرصود للحالات في أفريقيا. ووجهتم نداءات قوية للجهات المانحة لزيادة مساهماتها بوسائل منها التمويل غير المخصص، فضلاً عن دعوتكم إلى بذل الجهود اللازمة لجذب دول مانحة جديدة والقطاع الخاص. وانضممتم إلى الدعوة التي أطلقها المفوض السامي لإعادة النظر في تمويل العمليات الإنسانية؛ وتحديداً لتعزيز الصلة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية.

وتمثل أحد المواضيع الرئيسية التي تناولتها المناقشة العامة في مسؤوليتنا الجماعية بضمان توفير الحماية الدولية لمن هم في حاجة إليها. وقد تذكّر الكثير منكم الأوقات التي استفاد فيها مواطنو بلدانهم من اللجوء، وأعربوا عن امتنانهم العميق للدول المضيفة، ولا سيما تلك التي استضافت أعداداً كبيرة وأنفقت مبالغ ضخمة. وقد شجعتم المجتمع الدولي على أن يقرن تضامن المجتمعات المضيفة وحسن ضيافتها وتعاطفها بتقاسم الأعباء على الصعيد الدولي. ومثلما ذكّرنا أحد الوفود، فليس بإمكان أي بلد أن يواجه بمفرده تحديات التعامل مع أعداد كبيرة من الوافدين.

وهناك الكثيرون منكم ممن شجَّع الدول على أن تبقى على حدودها مفتوحة، وأعربوا عن تأييدهم لعمل المفوضية المتعلق ببدائل للاحتجاز. وسُلّط الضوء على الجهود المبذولة لمنع العنف الجنسي والعنف الجنساني وتحسين سبل التصدي لهذا العنف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجهتم

الانتباه إلى الخطط الشاملة الرامية إلى مواجهة حركات الهجرة المختلطة، وكذلك الاتجار بالبشر والتهريب، مع الإشارة بشكل خاص إلى الطرق البحرية الخطرة التي أودت بحياة الكثيرين. وقد سرني أن أسمع العديد من الدول وهي تبلغ عن التقدم الذي أحرزته في وضع أو تنفيذ أطر للحماية الإقليمية، ولا سيما خطة عمل البرازيل، فضلاً عن الجهود المبذولة لمنع حالات انعدام الجنسية وخفضها. ومن المشجع أيضاً قيام عدة دول بتعزيز إجراءاتها وقوانينها المتعلقة باللجوء، وتحسين ترتيبات الاستقبال، وشروعها في إصدار وثائق سفر صادرة بموجب الاتفاقية ومقروءة آلياً. وكانت الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز التسامح واحترام التنوع موضع ترحيب، وخاصة في ظل الآثار الإنسانية الناجمة عن التمييز وكره الأجانب.

ونحن جميعاً نشاطر المفوض السامي ما أبداه من شواغل تتعلق بتزايد صعوبة إيجاد حلول دائمة. وقد اعترف بأن ما اضطلعت به بعض الدول من زيادة عدد الأشخاص الذين يمكن إعادة توطينهم يشكل مظهراً هاماً من مظاهر المشاركة العالمية في حل المشاكل المتعلقة باللاجئين، وجرت الدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لإعادة التوطين. وقد سمعنا أيضاً عن بعض سياساتكم النبيلة بشأن الإدماج على المستوى المحلي؛ ورحبت العديد من الوفود بالترتيبات التعاونية الرامية إلى تيسير سبل العودة الطوعية وإعادة الإدماج. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله لإيجاد الحلول، وهو ما يفرض تحديات سياسية وإنمائية على حد سواء. وأشير بوجه خاص إلى أهمية المبادرات المحددة الأهداف، مثل "استراتيجية إيجاد الحلول لأوضاع اللاجئين الأفغان الرامية إلى دعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج بشكل مستدام ومساعدة البلدان المضيفة" و"مبادرة المفوض السامي العالمية المعنية باللاجئين الصوماليين"، والتي تتطلب اهتماماً عاجلاً ودعماً من المجتمع الدولي. وفي انتظار توافر حلول دائمة، فقد شددتم على الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم على التكيف بوسائل منها التعليم والاعتماد على النفس والمساعدات النقدية. ولاحظت عدة وفود أن بلدانها تدمج اللاجئين في نظم التعليم والصحة الوطنية، وكذلك في خطط التنمية الوطنية. ومثلما ذكر أحد الوفود، فبإمكان اللاجئين، إذا ما أتيحت لهم الفرصة، المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي لجأوا إليها. ويمكن أن يكونوا مصدراً للفرص عوض أن يشكلوا أعباء مفروضة.

وقد ذكّرنا بضرورة التصدي لأسباب الأزمات الإنسانية وليس لعواقبها فحسب. وقد رحبتم أعظم الترحيب بموضوع حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية والذي كرس هذا العام لمناقشة الأسباب الجذرية. وكما أكدنا كثيراً، فإن حلول الأزمات الإنسانية هي بالضرورة حلول سياسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع الحوار لحل النزاعات من خلال اعتماد وسائل غير عنيفة وتطوير الاقتصادات وإرساء دعائم سلام دائم وثابت. وأشار البعض منكم إلى أن أسباب الهجرة والتشرد لا تتضمن العنف أو الاضطهاد أو التمييز أو انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى فقط، بل تتضمن أيضاً انعدام فرص العمل والتعليم أو فقدان الأمل في تحسن نوعية الحياة.

وقد أشرتم، مكرّرين ما أورده المفوض السامي، إلى أن المشاكل الإنسانية تتسم بالتعقيد البالغ وتستمر لآجال طويلة بحيث لا يمكن للقطاع الإنساني أن يعالجها بمفرده. وأوضحتم أن حركة التنقل على نطاق العالم تندرج في صلب برامج المجتمع الدولي، بما فيها البرامج الإنمائية مثل الأهداف الإنمائية المستدامة. وأشارت العديد من الوفود إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ولاحظت ضرورة استخدام نهج المفوضية القائم على الحماية والحقوق كنموذج للعمل الإنساني. وبالمثل، يجب تناول قضية التشرد في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ، وتقدم مبادرة نانسن مساهمة هامة في هذا الصدد.

ولاحظ المفوض السامي في تعليقاته المحاولات الرامية إلى الطعن في صلاحية اتفاقية عام ١٩٥١ أو تمييع مساءلة المفوضية في مجال حماية اللاجئين. ولذا، فإنه مما يثلج الصدر أن نسمع العديد منكم يعيدون تأكيد التزامهم المشترك بولاية المفوضية وبقيمها. ويجب على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تبقى في "صدارة وصلب" الجهود العالمية الرامية إلى حماية الأشخاص الأشد ضعفاً في العالم. وقد شجعتم المفوضية على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق والشراكات الاستراتيجية.

وقد ذكّرتمونا بأن اللاجئين هم بكل بساطة أناس عاديون يمرون بأوقات استثنائية. ويمكن، بل ينبغي، أن تعكس استجابتنا الجماعية لمشاكل اللاجئين هذه الحقيقة؛ لا سيما وأن القيم الإنسانية الأساسية، بما فيها مبادئ عدم الإعادة القسرية وتقديم المساعدة للمحتاجين، معترف بها في جميع الثقافات وجميع الأديان. ومثلما ذكر المفوض السامي فإن: "أعمال الخير التي يعرضها ملايين الأشخاص في المجتمعات المضيفة في جميع أنحاء العالم لا تزال تبيّن لنا، يوما بعد يوم، أن التسامح والتضامن متجذران في قلب الإنسانية". فدعونا نواصل الاعتماد على هذا التسامح وهذا التضامن لضمان حصول المشردين – ومن يستضيفهم – على الدعم التي يحتاجون إليه في هذه الأوقات المضطربة.

وأضم صوتي إلى أصواتكم للإعراب عن تقديري لقيادة المفوض السامي ورؤيته على مدى العقد الماضي، بما في ذلك التزامه بتطوير وسائل فعالة ومبتكرة لتقديم الحماية والمساعدة. وسيكون من الصعب قبول أن يحل شخص آخر محله وسوف يفتقده كل واحد منا كثيراً.

وشكراً لكم."

المرفق الثاني

بيان اللجنة التنفيذية بشأن حالة اللاجئين الأفغان

في نهاية الجزء الرفيع المستوى بشأن حالة اللاجئين الأفغان، اعتمدت اللجنة التنفيذية بياناً فيما يلي نصه:

"نحن الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، نود أن نؤكد، بمناسبة انعقاد الجزء رفيع المستوى عن وضع اللاجئين الأفغان، ضرورة التصدي بحزم لإحدى أطول حالات اللاجئين التي طال أمدها. وعلى الرغم من تعدد الأزمات الإنسانية المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، من الضروري بذل جميع الجهود الكفيلة بإيجاد حلول للاجئين الأفغان، الذين لجأوا إلى خارج بلادهم لمدة تزيد على ٣٥ عاماً، وذلك في ضوء استئناف الحوار والشراكات فيما بين الحكومات في المنطقة والتزام جمهورية أفغانستان الإسلامية بدعم العودة الطوعية على مراحل وإعادة الإدماج.

ونحن ممتنون للغاية لعرض الفيديو الذي قدمه رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية والعروض التي قدمها وزيرا جمهوريتي إيران وباكستان الإسلاميتين. وعلى الرغم من عودة ٥,٨ مليون لاجئ أفغاني طوعياً منذ عام ٢٠٠٢، فلا يزال هناك أزيد من ٢,٦ مليون لاجئ أفغاني في البلدين المجاورين لأفغانستان، وهما جمهورية إيران وباكستان الإسلاميتان.

ويتيح تجديد الحكومة الأفغانية للوحدة الوطنية لالتزامها بجعل العودة الطوعية لمواطنيها وإعادة إدماجهم إحدى أعلى أولوياتها الوطنية فرصة فريدة لتسوية هذه الحالة التي طال أمدها. وعلى الرغم من سخاء الدعم الدولي المقدم، فإن إيجاد حلول للعائدين واللاجئين المتبقين سيكون أمراً صعباً دون تحقيق سلام وأمن وتنمية دائمين. ويضطلع اللاجئون العائدون بدور حيوي في تعزيز بناء الدولة وإعادة تعمير بلدهم، ومن الضروري تهيئة بيئة مواتية لتحقيق هذا الغرض. وينبغي أن تيسر للاجئين الأفغان عودة طوعية وآمنة وكريمة، بالإضافة إلى إعادة إدماجهم بصورة مستدامة. ولذلك، فإننا نقدر التزام حكومة أفغانستان بإدماجهم في العمليات الوطنية للتخطيط الإنمائي وتحديد الأوليات.

ونشيد أيما إشادة بما أبداه شعبا وحكومتا جمهوريتي إيران وباكستان الإسلاميتان من كرم وحسن ضيافة مثاليين في استضافة اللاجئين الأفغان. وندرك التأثير العميق الذي تركته حالة اللاجئين التي طال أمدها على المجتمعات المضيفة وعلى اقتصاداتها وخدماتها وبنيتها التحتية وبيئتها وأمنها. وقد تطرح العودة الطوعية وإعادة الإدماج المستدام تحديات محددة مثل الحصول على الأراضي وفرص كسب العيش وتوفير المرافق الأساسية، وهو ما يُلزم المجتمع الدولي بالاضطلاع بالدور المنوط به وتقديم المساعدة اللازمة والدعم المالي لهم على وجه السرعة.

ونؤكد مجدداً دعمنا لاستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان من أجل دعم عودتهم طوعياً وإعادة إدماجهم على نحو مستدام ومساعدة البلدان المضيفة، وهي الاستراتيجية التي أقرها المجتمع الدولي في عام ٢٠١٢، والتي تمثل الإطار الذي يتيح تحديد وتنفيذ حلول دائمة للاجئين الأفغان في المنطقة. ويغمرنا التفاؤل لمواءمة جمهوريات أفغانستان وإيران وباكستان الإسلامية لخططها الوطنية المتعلقة باللاجئين الأفغان، ومنحها الأولوية لتمكين المرأة والشباب، وذلك ما يعكس عمق الحوار والشراكة فيما بينها.

ونحن نؤكد من جديد مبادئ التضامن الدولي والمسؤولية وتقاسم الأعباء والشراكة، ونشعر بالامتنان للالتزامات التي أعربت عنها الدول الأعضاء، بما فيها بلدان إعادة التوطين، وتأكيدات تقديم الدعم للبلدان الأصلية، والبلدان والمجتمعات المضيفة، والمفوضية، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية ذات الصلة، والمجتمع المدني، وهي الأطراف التي تعمل في خدمة اللاجئين الأفغان.

ولذا ندعو المجتمع الدولي إلى ما يلي:

- مواصلة احترام مبادئ العودة الطوعية على نحو يحقق الإنصاف في ظل ظروف آمنة تصون الكرامة، مع الاعتراف بأن العودة الفورية قد لا تكون ممكنة في جميع أنحاء البلد في ضوء استمرار انعدام الأمن الذي يؤثر على ظروف إعادة الإدماج المستدام. وتمثل العودة الطوعية للاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم أحد العوامل الرئيسية التي تتيح تحقيق الاستقرار الشامل والتنمية المستدامة في أفغانستان والمنطقة؛
- دعم جمهورية أفغانستان الإسلامية في التزامها بتهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية وإعادة الإدماج المستدام في البلد، مع التركيز على تمكين الشباب والتعليم وتوفير سبل العيش والحماية الاجتماعية والبنية التحتية؛
- الدعوة إلى إدراج احتياجات جميع المشردين الأفغان، بمن فيهم اللاجئون حالياً في البلدان المجاورة وخارج المنطقة، في الخطط الإنمائية لحكومة أفغانستان؛
- تنفيذ حلول دائمة للاجئين الأفغان في إطار استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان من أجل دعم عودتهم طوعياً وإعادة إدماجهم على نحو مستدام ومساعدة البلدان المضيفة، وذلك من خلال دعم مبادرات ملموسة في حافظات المشاريع الوطنية ذات الصلة، ودعم حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية في تنفيذ حزمة تعزيز العودة الطوعية وإعادة الإدماج للاجئين الأفغان بوصفها طريقة مبتكرة لتعزيز العودة المستدامة وإعادة الإدماج؛
- دعم السياسات والاستراتيجيات والخطط المتساوقة فيما بين جمهوريات أفغانستان وباكستان وإيران الإسلامية والمتعلقة بالعودة الطوعية وإعادة الإدماج في البلد الأصلي، فضلاً عن تقديم المساعدة والحماية المستمرة للاجئين في البلدان المضيفة؛

- حث المانحين والجهات الفاعلة الإنمائية والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على تقديم دعمها الجلي لتعزيز إعادة الإدماج وقدرة الاستيعاب في مناطق العودة في أفغانستان، وتوسيع قاعدة المانحين، وكذلك دعم اللاجئين مباشرة لتحسين ظروف عيشهم والمجتمعات المضيفة في جمهوريتي ايران وباكستان الإسلاميتين؛

- تعزيز الحوار مع جمهوريات أفغانستان وإيران وباكستان الإسلامية والمفوضية، وكذلك داخل المجتمع الدولي الأوسع، لتيسير العودة الطوعية المبكرة للاجئين الأفغان وإدارة شؤونهم مؤقتاً في البلدان المضيفة في إطار استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان؛

- العمل، بروح من التضامن، على فتح قنوات للحلول في بلدان ثالثة مثل الهجرة القانونية، وتعزيز إعادة التوطين، وإتاحة فرص جمع شمل الأسر في بلدان ثالثة.

ونعرب عن امتناننا لمفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على ما قدمه من دعم لتنظيم الجزء الرفيع المستوى بشأن حالة اللاجئين الأفغان، ونؤكد مجدداً الدور الرئيسي الذي تضطلع به المفوضية لمعالجة هذه الحالة".